

ورقة الموقف

1- نص الدستور اللبناني قوانين حول واجبات و حقوق عديدة للمرأة و الطفل
كما عقدت جلسات متنوعة كجلسة التي عقدت في 8-2-2006 حيث
اجتمعت فيها لجنة المرأة و الطفل لدرس منح المرأة الجنسية لزوجها و
اولادها, و اتفقت على تقديم اقتراح قانون لاعتبار كل مولود من ام لبنانية
يعتبر لبنانيا , و ايضا في 28-1-2009 عقدت لجنة المرأة و الطفل جلسة و
ناقشت فيها حق المرأة اللبنانية المتزوجة من اجنبي في اعطاء الجنسية الى
اولادها , و تنص المادة 7 من الدستور اللبناني ان جميع اللبنانيين متساوين
و لكن مع ذلك لا تزال الماة تعاني من التمييز في كثير من الحقوق و
الواجبات المطروحة.

اعتبر ان التمييز و الجنسية و التعليم من اكثر المشاكل الحاحا و اكثر اسبابها
وضوحا عدم وجود القوانين و المراقبات و انعدام الامن في البلاد.

• ما هو مصير الاطفال المولودين في لبنان من قبل ام لبنانية؟ و هل
سيبقون مشردين؟

• سينشأ مكتوب القيد نتيجة التعسف و الظلم بحق المرأة فهل هذا ما تسعى
الدولة اللبنانية اليه؟

فَرَع

2- موضوع الجنسية يشكل مسألة مثالية للتمييز و يعود الى فترة الاستعمار
الفرنسي , عندما كان يحكم لبنان من خلال قانون نابليون الفرنسي كما كان
القانون العثماني يعود تاريخه الى اوئل 1800 كرس مبداء بالكامل "حق
الدم" و السماح للمواطنة لتكون موروثه من كل من الاب و الام. اما بالنسبة
للاسباب الفعلية وراء التمييز انها تنبع من اعتماد البلاد على القوانين او
عدم اتباعها و غيرها من الاسباب.

• اننا نسعى و نعطي هذا الموضوع الكثير من وقتنا و نحاول ايجاد حلول له لانه اصبح منتشررا جدا في مجتمعنا و اصبح هناك الكثير من الاهالي و الاطفال المنتسبين الى لبنان لكنهم من دون جنسية و قد نسلط الضوء عليهم من اجل تصحيح القانون و تعديله و المطالبة بالحق و عدم انتهاكه. لا بد م ايجاد حل للمشكلة بانها تسبب تفكك اسري و طلاق بين الزوجين و عدم توفر فرص عمل , لهذا قامت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالتعاون مع مجموعة الابحاث و التدريب و العمل و التنموي على وضع مشروع قانون يقدم الى مجلس النواب لتعديل القانون في اعطاء الجنسية للاولاد دون الزوج .

• حاولت جمعيات بالمطالبة مثل حملة "جنسيتي حق لي و لاسرتي" و ايضا التظاهرو غيرها من المحاولات فبعضها فشل بسبب عدم رد المجلس عليهم و البعض ما زال يحاول حتى ياخذ حقه الكافي. و يرجع سبب فشلها الى لبنان بلد طائفي بامتياز في حال السماح للام منح الجنسية فذلك يسبب خلل في التوازن الديمغرافي.

• ان الامور التي احرزت في تقدم القضية هي عدم تعاون مجلس النواب مع المواطنين و عدم النقاش فيه لاقرار قانون يساعد المرأة في اعطاء الجنسية .

3- المشاكل التي تم طرحها و التي تعتبر اكثر الحاحا هي التمييز فقد وقع لبنان

في 24-7-1996 اتفاقية على الغاء التمييز ضد المرأة و منح كل اشكال العنف لكن مع ذلك لبنان لم ينجح في صون هذا الحق للمرأة فنرى ان الحل لهذه المشكلة هو حماية حق المرأة و تطبيق القانون و الاتفاقيات لا تبقى سوى كلام على ورق, و معاقبة كل من يخالف القوانين . كما ان المشكلة الثانية هي الجنسية فيجب على مجلس النواب ان يعيد النظر في القانون الذي قد اصدره و يعدل فيه لصح الطفل قادر ان ياخذ الجنسية من الاب و الام . و

المشكلة الثالثة هي التعليم فقد ضاقت المدارس في بعض الاجئين ^{الى} لبنان و
ايضا اصبح كل طفل منتسب الى لبنان غير قادر على دخول المدارس
الرسمية لانه لا يملك الجنسية فيوقف علمه بسبب عدم القدرة على دخول
المدارس الخاصة , و الحل لهذه المشكلة هو وجود دوام دراسي اضافي
للاجئين و اعطاء حق الجنسية لتأمين فرص عمل للاطفال في التعليم.

- تقوم بعض الجمعيات بتحركات متواضعة باتجاه هذا الموضوع و لكنني
اعتبر انه على المواطنين جميعا تقديم رايهم و اعتراضهم لهذا القانون
و المطالبة بتعديله و ايضا على مجلس النواب مساعدة المواطنين و
حصة فاقدى الجنسية من خلال تعديل القانون و اعطاء حق الجنسية
للطفل من الام.

- على مجلس النواب المبادرة و الرد على الشعب و اعطاء الجميع حقوقهم
و عدم الاهمال بتلك المواضيع التي قد تؤثر سلبا في مجتمعنا . و نحن
لغاية اليوم نواجه العديد من المشاكل المراهة و طفلها فمن مسؤوليات
هذه الجهات صون الحقوق و تعديل القوانين التي تلائم المواطنين و عدم
التمييز في صعيد الجنس.

- لو وجدت الرقابة على القوانين و الاتفاقيات و المعاهدات التي وقعها
لبنان لما اصبح هناك مشاكل تواجهنا من جميع النواحي , فمن الضروري
ان نشير الى بعض الحلول التي يمكن وضعها لجنسية المرأة (ابقاء على
القوانين لكن مع تعديل يراعي مصلحة الوطن العليا و تنفيذها).

هبة الصباغ